

قانون رقم ٥٣٧ لسنة ١٩٥٣

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ بتعيين المساحة التي تزوع قحما في سنة ١٩٥٢-١٩٥٣ الزراعية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة، وقائد ثورة الجيش؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ بتعيين المساحة التي تزوع قحما في سنة ١٩٥٢-١٩٥٣ الزراعية المعدل بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٣؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ١ من المرسوم بقانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي:

«مادة ١ - يجب على كل حائز أرض زراعية أيا كانت صفة حيازته أن يزرع من القمح في سنة ١٩٥٣ - ١٩٥٤ الزراعية مساحة لا تقل عن ٣٠٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته في المنطقة الشمالية من الوجه البحري المبينة في الملحق المرافق لهذا القانون و ٤٠٪ من مجموع الأراضي التي في حيازته في باقي جهات الدولة.

ولو وزير الزراعة بقرار يصدره أن يستثنى بعض الجهات أو أراضي الأفراد أو يمدل بشأنها النسب المتقدمة إذا رأى لأسباب فنية أو لحاجة التموين عدم إمكان تطبيق هذه النسب عليها».

مادة ٢ - على وزير الزراعة تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مد بقصر الجمهورية في ٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٢ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣)

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير الزراعة

عبد الرزاق صدق

قانون رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٥٣

إضافة مادة جديدة الى قانون العقوبات

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة، وقائد ثورة الجيش؛

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣؛

وعلى قانون العقوبات؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي:

مادة ١ - تضاف الى قانون العقوبات بعد المادة ١٧٨ مكررا مادة معدلة برقم ١٧٨ (ثالثا) بالنص الآتي:

«يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من صنع أو حاز بقصد الاتجار أو التوزيع أو الإيجار أو اللصق أو المرض صورا من شأنها الإساءة الى سمعة البلاد سواء أكان ذلك مخالفة للحقيقة أو باعطاء وصف غير صحيح أو ببراز مظاهر غير لائقة أو بأية طريقة أخرى.

ويعاقب بهذه العقوبة كل من استورد أو صدر أو نقل عمدا بنفسه أو بغيره شيئا مما تقدم للعرض المذكور، وكل من أعلن عنه أو عرضه على أنظار الجمهور أو باعه أو أجره أو عرضه للبيع أو الإيجار ولو في غير ولاية وكل من قدمه علانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ولو بالجهان وفي أى صورة من الصور وكل من وزعه أو سلمه للتوزيع بأية وسيلة.

وفي حالة الود تكون العقوبة الحبس والغرامة معا مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٥٠ من هذا القانون.

إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة عن طريق الصحف سري في شأنها حكم المادة السابقة.

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

مد بقصر الجمهورية في ٥ ربيع الأول سنة ١٣٧٢ (١٢ نوفمبر سنة ١٩٥٣).

محمد نجيب لواء (أ. ح)

رئيس مجلس الوزراء

محمد نجيب لواء (أ. ح)

وزير العدل

أحمد حسنى